

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	تقييم التزامات عقود التأمين
<p>قمنا بتقييم إحتساب الإدارة لالتزامات التأمين من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم واختبار ضوابط الرقابة الرئيسية حول عمليات التعامل مع المطالبات وعمليات وضع الإحتياطيات الخاصة بالشركة. وقد قمنا بفحص أدلة تشغيل ضوابط الرقابة على تقييم الإحتياطيات الفردية للمطالبات، مثل ضوابط رقابة مراجعة الخسائر الكبيرة واستعراض القرائن الداخلية (حيث يقوم المراجعون بفحص وثائق دعم احتياطيات المطالبات وإعتبار سواء المبلغ المسجل في البيانات المالية قد تم تقييمه بشكل ملائم). • فحصنا عينة من احتياطيات المطالبات من خلال مقارنة المبلغ المقدر للإحتياطي بالمستندات المناسبة، مثل التقارير الخاصة بمدققي الخسائر وعند الإقتضاء فحص مراسلات الشركة مع المحامين للمطالبات قيد التحقيق. • راجعنا مطابقة الإدارة لبيانات الشركة المتضمنة المسجلة في أنظمة إدارة وثائق التأمين مع البيانات المستخدمة في إحتسابات الإحتياطي للإكتواري. • قمنا بمطابقة التزامات عقود التأمين على النحو الذي أوصى به الخبير الاكتواري للشركة للإلتزامات في البيانات المالية. • قمنا بتقييم خبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للشركة للقيام بتقييم نهاية الفترة. • قمنا بمشاركة أعضاء فريقنا المتخصصين الإكتواريين، لتطبيق المعرفة والخبرة المناسبة في مجال الصناعة، وقارننا المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مقابل الممارسات الإكتوارية المعترف بها والمقبولة. • حصلنا على ملخص إتفاقية إعادة التأمين للسنة وتحققنا من التفاصيل في الملخص للاتفاقيات ذات الصلة. • قمنا بمراجعة نسب أصول إعادة التأمين لالتزامات عقود التأمين ذات الصلة لتحديد أي تباين من ترتيبات إتفاقية إعادة التأمين. 	<p>إن تقدير إلتزامات عقود التأمين ينطوي على درجة كبيرة من الأحكام. تستند الإلتزامات إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة ولم تسدد في تاريخ معين، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا. يمكن استخدام مجموعة من الطرق لتحديد هذه الإلتزامات. إن هذه الطرق المتضمنة هي عدد من الإفتراضات المتعلقة بمبلغ التسوية المتوقع وأنماط التسوية للمطالبات.</p> <p>يتم عرض أساس تقدير الشركة لإلتزامات عقود التأمين في قسم السياسات المحاسبية في الإيضاح ٢-٤ (هـ) حول البيانات المالية. كما يوجه إنتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات عن المطالبات غير المدفوعة وإدارة مخاطر التأمين المبينة في الإيضاحات ٣-١ و ١٩ و ٢٥ حول البيانات المالية على التوالي.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
الإعتراف بالإيرادات	لقد أنجزنا إجراءات التدقيق التالية:
يتكون إجمالي أقساط التأمين المكتتبة من إجمالي أقساط التأمين المستحقة القبض طوال فترة التغطية المقدمة بالعقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية ويتم إدراجها في التاريخ الذي تبدأ فيه الوثيقة. في نهاية كل فترة، يتم تكوين مخصص بنسبة من صافي الأقساط المحفوظ بها لتغطية أجزاء المخاطر التي لم تنته في تاريخ التقرير.	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم ما إذا كانت سياسات الإعتراف بالإيرادات للشركة ملتزمة بمعايير التقارير المالية الدولية وقانون شركات التأمين في سلطنة عُمان واختبرنا تطبيق تلك السياسات على وجه التحديد، فقد أخذنا في الاعتبار ما إذا كان يتم محاسبة الأقساط على وثائق التأمين في تاريخ بدء الوثائق، وذلك من خلال اختبار عينة من بنود الإيرادات إلى عقود التأمين، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات التي وقعت بالقرب من تاريخ التقرير.
بالنسبة لعقود التأمين العام يتم احتساب احتياطي المخاطر غير المنتهية على أساس طريقة ٣٦٥/١ لجميع فئات الأعمال.	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الداخلية حول تسجيل الإيرادات في الفترة الصحيحة.
بالنسبة للسياسات الطبية الجماعية وسياسات الحياة، يتم تسجيل القسط المكتوب المتعلق بالمخاطر غير المنتهية على السياسات النشطة في تاريخ التقرير كاحتياطي للمخاطر غير المنتهية من قبل خبير اكتواري.	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بمقارنة رصيد حساب احتياطي الأقساط غير المحققة كما هو مبين في البيانات المالية إلى رصيد الاحتياطي المحسوب من قبل الخبير الاكتواري للشركة.
لقد قررنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي لأنه ينطوي على إحتسابات معقدة وبسبب الأهمية المالية الجوهرية للمبالغ المعنية.	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بمشاركة أعضاء فريقنا المتخصصين الإكتواريين، لتقييم المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مقابل الممارسات الإكتوارية المعترف بها والمقبولة.
إن السياسات المحاسبية الهامة والإفصاحات عن الإيرادات مبينة في الإيضاحين ٢-٤ (أ) و ٤ حول البيانات المالية، على التوالي.	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بإعادة حساب احتياطي أقساط التأمين غير المحققة على أساس الفترة المتبقية من عقود التأمين القائمة كما في تاريخ التقرير.
	<ul style="list-style-type: none"> • اختبرنا أيضاً عينة من قيود دفتر اليومية المسجلة في حسابات الإيرادات لتحديد أي بنود غير عادية أو غير منتظمة، واختبرنا التسويات بين الملف الرئيسي للسياسات ودفاتر الأستاذ المالية.
	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم استقلالية وخبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للشركة في إجراء تقييم نهاية السنة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>الأقساط وأرصدة التأمين المدينة</p> <p>إن الأقساط وأرصدة التأمين المدينة الناشئة عن عقود التأمين وإعادة التأمين مهمة للبيانات المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. إن تحديد ما إذا كانت المديونية يمكن تحصيلها يتضمن حكم إداري. تأخذ الإدارة في عين الاعتبار عوامل محددة تشمل عمر الرصيد ووجود النزاعات وأنماط الدفع التاريخية الحديثة وأي معلومات أخرى متاحة تتعلق بالجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان مطلوباً مخصص انخفاض القيمة إما لمعاملة محددة أو لرصيد العميل بشكل عام.</p> <p>لقد قررنا بأن يكون هذا أمر تدقيق رئيسي لأن تقدير المبلغ القابل للإسترداد لمديونيات التأمين وتحديد مستوى مخصص الانخفاض في القيمة يشتمل على تقديرات وأحكام.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاحات ١٠-٢ و ١١-٢ و ١٤ حول البيانات المالية للسياسة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بمديونيات التأمين ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة.</p>	<p>لقد أنجزنا إجراءات التدقيق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم دقة أعمار الأقساط وأرصدة التأمين المدينة وقمنا بتحدي الإدارة على مستوى الانخفاض في القيمة في كل "مقدار" من الوقت بالتناسب مع عمر الرصيد. • اخترنا عينة من الأرصدة المدينة الأكبر حيث تم إدراج مخصص لانخفاض قيمة المديونية وفهم السبب المنطقي وراء حكم الإدارة. من أجل تقييم مدى ملاءمة هذه الأحكام، تحققنا مما إذا كانت الأرصدة متأخرة عن السداد، وأنماط الدفع التاريخية للعميل وما إذا كانت هناك أي مدفوعات قد تم إستلامها بعد نهاية السنة حتى تاريخ الانتهاء من إجراءات تدقيقنا. • كما حصلنا على أدلة بما في ذلك المراسلات التي تدعم أي نزاعات بين الأطراف المعنية ومحاولات الإدارة لاسترداد المبالغ غير المسددة وعلى الوضع الائتماني لأطراف مقابلة هامة عند توفرها. • تم طلب تأكيدات الرصيد من أطراف مختارة وتم تنفيذ إجراءات بديلة في حالة عدم تلقي الاستجابة لطلبات التأكيد. • عند تقييم مدى ملاءمة مخصص إنخفاض القيمة الشامل، أخذنا أيضاً في عين الاعتبار سياسة الإدارة لإدراج مخصصات المديونيات المشكوك في تحصيلها. • كذلك قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالمديونيات الناتجة عن عقود التأمين وإعادة التأمين الواردة في الإيضاح ١٤ حول البيانات المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨ (تابع)

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي سوف لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة. في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة إختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المعتمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

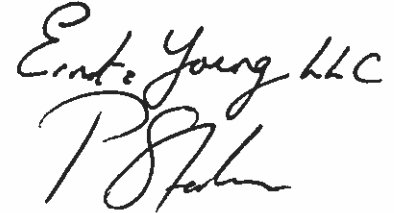
نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



فيليب دنيس ستانتون
مسقط

٢٦ فبراير ٢٠١٩